



مجلة التربية للعلوم الإنسانية

مجلة علمية فصلية محكمة، تصدر عن كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الموصل



المراكز البحثية وتأثيرها على التنمية المستدامة

أمين غانم محمد²ID

اكرم سالم ايوب¹ID

جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ / الموصل - العراق^{1, 2}

الملخص

معلومات الارشفة

للمراكز البحثية (think tanks) تأثير كبير على الحياة الاجتماعية والعلمية والاقتصادية في مجتمعات الدول ، ذلك ان عمل المراكز البحثية في مختلف التوجهات والتخصصات الانسانية في الدول المتقدمة كان لها الاثر الكبير في التخطيط والتنمية لتلك المجتمعات في دولها كون ان المراكز البحثية بدراساتها وبحوثها تقوم على الجانب الاكاديمي في دراستها للمشاكل التنموية وحلها وفق منهجية علمية تنموية مستدامة وعلى سبيل المثال ان معظم الدول المتقدمة التي كانت سباقة في ظهور المراكز البحثية لديها كان لها الاثر الكبير في معالجة مشاكل بلدانها الاجتماعية والاقتصادية والخدمية وحتى السياسية وفق رؤية تلك المراكز المتخصصة في شتى المجالات من خلال البحوث والدراسات التي اجرتها في بلدانها او حتى لبلدان اخرى طلب منها تقديم الدراسات البحثية لها من قبل باحثين مختصين اجرؤا دراسات بحثية لمعالجة المشاكل التي كانت تعصف ببلدانهم ومجتمعاتهم وايجاد الحلول الناجعة لها كمشكلة الفقر او مشاكل التعليم او الخدمات الصحية او مشاكل البطالة وربطها بتنشيط الاقتصاد و ما يحققه من موارد مالية اضافية يتم صرفها على مجالات اخرى في الجانب الاجتماعي والخدمي وفق خطط تنموية ممنهجة ألزمت المؤسسات التنموية على الاخذ بها وتنفيذها.... وهكذا حققت تلك الدراسات البحثية الصادرة من المراكز البحثية النهوض بمجتمعات تلك الدول التي استطاعت في النهاية خلق تنمية مستدامة لبلدانها . وهنا تكمن أهمية مراكز الأبحاث مساهمتها في صناعة القرار و توفر المعلومات الضرورية لصناع القرار في مختلف القطاعات لتوجيه

تاريخ الاستلام : 2025/10/25

تاريخ المراجعة : 2026/1/15

تاريخ القبول : 2026/1/15

تاريخ النشر : 2026/6/22

الكلمات المفتاحية :

مراكز ، بحوث ، دول ، مجتمعات ، تنمية مستدامة

معلومات الاتصال

اكرم سالم

ameen1990@uomosul.edu.iq

السياسات والخطط بشكل علمي وسليم . ودعم التنمية والتقدم . لذلك تُعتبر المراكز البحثية مصنعاً للمنتجات المعرفية التي تدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد يأخذ بها . و كذلك تلعب دورا مهما في حفظ التراث والمعرفة وتعمل كوعاء لذاكرة التاريخ الإنساني وتساهم في حفظ وتطوير المعرفة المتراكمة عبر العصور . واستثمار الكفاءات العلمية و توفر بيئة مناسبة للعلماء والباحثين لاستثمار طاقاتهم وابتكاراتهم ، مما يساهم في تطور المجتمع بالتنمية مستدامة

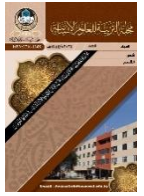
DOI: *****, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.

This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).




Journal of Education for Humanities

A peer-reviewed quarterly scientific journal issued by College of Education for Humanities / University of Mosul



Think Tanks and their impact on sustainable development

Akram Salem Ayyoub  ¹

Ameen Ghanem Muhammad  ²

University of Mosul / College of Education for Humanities / Department of History / Mosul - Iraq ^{1,2}

Article information

Received : 25/10/2025
Revised 15/1/2026
Accepted : 15/1/2026
Published 22/6/2026

Keywords:

Think Tanks, Research, Countries, Societies, Sustainable Development

Correspondence:

Akram Salem
ameen1990@uomosul.edu.iq

Abstract

Think tanks exert a significant influence on the social, scientific, and economic life of nations. Their work across various orientations and humanities disciplines in developed countries has had a major impact on the planning and development of those societies. This is because think tanks, through their studies and research, address developmental problems with an academic rigor, solving them according to a sustainable, scientific, and developmental methodology.

For instance, most developed nations, which were pioneers in establishing think tanks, have greatly benefited from them in addressing their social, economic, service-related, and even political issues. This is achieved through the vision of these specialized centers, which conduct research and studies within their own countries or for others upon request. Specialist researchers conduct these studies to tackle problems plaguing their societies—such as poverty, education, healthcare, or unemployment—and to find effective solutions, often linking them to economic revitalization. The additional financial resources generated are then channeled into other social and service sectors according to structured developmental plans that obligated developmental institutions to adopt and implement them. Consequently, the research produced by these think tanks has contributed to the advancement of those societies, ultimately

enabling them to create sustainable development for their countries. This highlights the core importance of think tanks: their contribution to decision-making and providing essential information to decision-makers across various sectors, enabling them to direct policies and plans in a scientific and sound manner, thereby supporting development and progress.

Therefore, think tanks are considered factories of knowledge products that drive the wheels of economic and social development in any country that utilizes them. Furthermore, they play a vital role in preserving heritage and knowledge, acting as a vessel for the memory of human history and contributing to the preservation and development of knowledge accumulated over the ages. They also scientific competencies by providing a suitable environment for scientists and researchers to invest their energies and innovations, which contributes to societal progress through sustainable development.

DOI: *****, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.

This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

المقدمة :

تعتبر المراكز البحثية هي سمت العصر والمرأة التي تعكس صورة تطور المجتمعات واثرها الريادي الواقع بترابطها في تنميتها في مختلف الجوانب الحياتية والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومنها في تخصصات المؤسسات المهمة في التنمية المستدامة واثرها الفاعل من خلال مراكز الفكر التي تسوق افكارها وبحوثها ودراساتها لصناع القرار الذين يأخذون بتلك الأفكار والدراسات ليواجهون بها مؤسسات بلدانهم والنهوض بها في شتى المجالات الإنسانية بشكل فاعل ومؤثر بتقديم افضل الخدمات لمجتمعاتها وهذا ما سوف يتناوله البحث من خلال تقسيمه الى تمهيد وأربعة مطالب تبحث في تفاصيل ذلك التأثير وقد حمل المطلب الأول تعريف وماهية مراكز البحث والدراسات ، اما المطلب الثاني فقد جاء بعنوان التطور التاريخي لمراكز الأبحاث والدراسات ، ثم المطلب الثالث بعنوان تأثير المراكز البحثية لدى صانعي القرار ، واخيراً المطلب الرابع مفهوم التنمية المستدامة في المجتمعات وتأثير مراكز البحث عليها.

تأتي أهمية الدراسة من منطلقين الأول وهو الجانب النظري الذي تسعى الدراسة الى بحث ودراسة ترابط المراكز البحثية بالتنمية المستدامة في مختلف المجتمعات في الدول المتقدمة ، اما المنطلق الثاني وهو تأثير المراكز البحثية على المؤسسات التنموية ومن خلال البحوث التي تقدمها لها ويكون تأثيرها الفاعل في احداث التغيير المنشود للتنمية المستدامة .

التمهيد : نظرة في المراكز البحثية الأجنبية والعربية :

يرجع ظهور فكرة المراكز البحثية في المجتمعات منذ القدم، إلا أن بدايات ظهورها كمؤسسات بحثية مع نهايات القرن التاسع عشر الميلادي ثم أخذت تزداد بشكل كبير مع بدايات القرن العشرين، لتمر بمراحل تطور مختلفة من جمعيات، أو مراكز صغيرة إلى مؤسسات بحثية عملاقة وخصوصاً الغربية منها في مختلف المجالات البحثية الإنسانية، أو العلمية الصرفة، وفي منتصف القرن الماضي ازداد الاهتمام بالمراكز البحثية والمعاهد الفكرية، إذ سعت المجتمعات الحضارية إلى تأسيس الأطر والاعوية التي تحفظ منجزاتها في شتى مجالات المعرفة، وإيجاد المؤسسات التي تدفع إلى تحسين مستوى اتخاذ القرار، أي ان تلك المراكز البحثية هي بمثابة المرآة الحقيقية التي تعكس اهتمام الشعوب بالعلم والمعرفة واستشراف افاق المستقبل، وقد انعكس هذا الاهتمام في صور شتى منها عددها الذي يتزايد يوماً بعد يوم وكثرة الحديث عن عمقها التاريخي ومراحل تطورها واستشراف ادوارها الحالية والمستقبلية، والكثير من الحكومات والاجهزة السياسية والمنتفذة الغربية تعمد إلى مراكز الأبحاث، للاستفادة من خدماتها ودراساتها في العديد من المجالات ومنها مجال التنمية لمجتمعاتها ودولها وخصوصاً منها الولايات المتحدة الأمريكية التي تضم اكبر عدد من المراكز البحثية في العالم (مؤسسة البرت للدراسات، 2009: 18).

وانطلاقاً من هذه الأهمية للمراكز البحثية والمعاهد الفكرية واستشعاراً بدورها المؤثر في تنمية البنية السياسية والثقافية والاجتماعية، تأتي أهميتها عربياً لاستكشاف وضعيتها ودراساتها التاريخية وابعاد الدور الفعلي الذي ادته وتؤديه في العالم العربي والتعرف على اهم المعوقات والمشكلات التي تؤثر في عملها وسبل متطلبات تذليل هذه العقبات وهل ان المراكز البحثية مهمة لوطننا العربي وبحاجة له، ان هذه المراكز ساهمت بالفعل في احداث تغير بنوي في تنمية مجتمعاتنا العربية . وعلى الرغم من ان الواقع البحثي المؤلم جداً في تلك المجتمعات العربية وان واقع الاحصائيات التي تقول ان الدول العربية مجتمعة تنفق في هذا المجال اقل ما تنفقه دول عدة ومنها إسرائيل وحدها ، والتي عدد باحثيها يزيد على مجموع عدد الباحثين في الدول العربية مجتمعة (مؤسسة البرت للدراسات، 2009: 25). لذا اقتضى دراسة هذا الجانب دراسة تاريخية تحليلية من خلال تقسيم البحث الى اربعة مطالب.

المطلب الأول : تعريف وماهية مراكز البحث والدراسات Think Tanks (ابلسون، 2007: 7):

يشترك الكثير من الباحثين المتخصصين في دراسة مراكز البحث والدراسات حول تعريف عام عن مراكز البحوث كونها مراكز الفكر Think Tanks وهي منظمة أو مؤسسة أو معهد أو جماعة بحثية متخصصة بالأبحاث والدراسات في مجالات معينة أو في علاقة لعدد من القضايا المتنوعة، سواءً بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامة أو بغية خدمة تقدمها لحد الأطراف الرسمية (الحكومة) أو غير رسمية (المجتمع بصورة عامة) وتقدم الحلول والمعرفة والتفكير العام في الدولة وتقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد والمجتمع وصانعي القرار من خلال النشاطات العلمية التي يقوم بها مجموعة من الباحثين المتخصصين من خلال المؤتمرات التي تعقدتها والأبحاث والإصدارات الدورية والكتب والمنشورات (محمود، 2013: 5).

إن مفهوم البحث العلمي لدى مراكز البحث والدراسات يعد أساس منهجية وماهية المراكز والمؤسسات البحثية على الرغم من المتغيرات في المنهجية البحثية لتلك المراكز أي ان متغير البحث العلمي يشكل المتغير لهذه الدراسة، وتعريف متصل بتعريف وماهية المراكز البحثية إذ يعرف البعض البحث العلمي بأنه "وسيلة يستخدمها الباحث للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلاً، على ان يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والادوات اللازمة للبحث وجمع البيانات" (بدر، 1989: 16) أي ان البحث العلمي هو المجهود الإنساني العقلي بشكل أساسي، والجسدي بشكل متمم، المنظم والممنهج علمياً بقصد إنتاج أو إدارة المعرفة أو ضبط وتنظيم تطبيقاتها والتي تتمثل سواء على صعيد صناعة أو اعداد السياسات العامة للمجتمع أو على صعيد صناعة القرارات أو اتخاذ القرارات الرشيدة في مختلف مجالات المعرفة. وتشكل مراكز الفكر والأبحاث بيئة أساسية لتقديم الدراسات اللازمة لصناعة السياسات العامة للدولة، أو اتخاذ القرارات المناسبة والرشيدة وفق الرؤى والخيارات والمعطيات التي تقدمها هذه الدراسات. أي ان اغلب الدراسات حول مؤشرات الإبداع تضع إداء البحث العلمي ومراكز البحوث في قلب العملية التنموية والدورة الإنتاجية (تقرير المعرفة العربي لعام 2009، 2009: 164).

وعرفتها مؤسسة راند للأبحاث RAND (حسين، [www.iasj-](http://www.iasj-net/iasj?func=fultext&al'd=72128) : [net/iasj?func=fultext&al'd=72128](http://www.iasj-net/iasj?func=fultext&al'd=72128)): بانها تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة، وهي التي تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والاستراتيجية أو ما يتعلق بالتسليح (Public Opinion, www.Wikipedia.com)، والغاية من ذكرها هي لبيان أهمية هذه المؤسسات البحثية لدى الولايات المتحدة

الأمريكية ومؤسسة رند واحدة من أهم تلك المؤسسات البحثية التي تعتمدها الحكومة الأمريكية في التخطيط الاستراتيجي لها.

ويرى هوارديج وباردا (Howardj Wiarda, 2008: 96): ان مراكز البحث والدراسات هي مراكز للبحث والتعليم وتشبه الجامعات أو الكليات وهي ليست لديها طلبية ولا تقدم مساقات دراسية، ولكن هي تنظم العديد من ورشات العمل والتدريب للعديد من الباحثين وهي لا تقدم معرفة بسيطة أو سطحية smattering of expertise في كل المجالات، وهي تركز بشكل معمق preeminently في قضايا اساسية في السياسات العامة. كما ان مراكز الأبحاث ليست مثل المؤسسات العلمية المانحة Foundations لأنها لا تقدم أو تعطي تمويلاً للبحث العلمي، بدلاً عن ذلك هي تبحث عن جذب التمويل لدراساتها من المؤسسات المانحة وغيرها من المصادر. ومراكز الابحاث ليست شركات تجارية، بالرغم ان لديها منتج Product وبالتالي هي ليست مؤسسات للربح المالي، أيضاً هي ليست مشابهة لجماعات المصالح Interest Groups وان هدفها هو البحث والدراسات وليس الضغط والنفوذ، بالرغم ان بعض مراكز الأبحاث تمارس ذلك أحياناً. وخلصه القول ان مراكز البحث هي مراكز الفكر وهي منظمات بحثية هدفها الاساسي هو توفير دراسات وابحاث تتعلق بالقضايا والسياسات العامة للدولة أو المجتمع ونحاول ان تكون مشاركاً بفعالية ومؤثرة في قضايا ونقاشات السياسة العامة بشكل معمق وتحاول لفت انتباه الجمهور لها من خلال البحوث والدراسات التي تهتم بالقضايا الساخنة التي تهتم الناس (الخرندار والاسعد، 2012: 3-4).

وفي تعريف آخر لمشروع مراكز الأبحاث والدراسات فهي: مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار، والتي قد تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية بهدف تمكين صانعي القرار والمواطنين لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة، وقد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية أو جهات حكومية أو جماعات مصالح وشركات خاصة أو قد تكون غير حكومية ومستقلة، وتعد هذه المراكز في كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين وجماعة صناع القرار والسياسات العامة، وتهدف هذه المراكز عادة لخدمة المصالح العامة كونها جهات مستقلة تترجم نتائج البحوث والدراسات بلغة مفهومة وموثقة وسهلة الوصول لصناع القرار والرأي العام (الخرندار والاسعد، 2012: 4؛ James G., 2010: 65).

كما يعرف برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي المنظمات البحثية على أنها "منظمات ملتزمة، بصورة دورية، بإجراء الأبحاث والدفاع عن أي موضوع يتعلق بالسياسات العامة، تشكل هذه المنظمات جسراً يربط بين المعرفة والسلطة في الديمقراطيات الحديثة" (UNDP, 2003: 93). ويعتبر هذا التعريف أكثر انتشاراً لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نطاق واسع، والتي غايتها هي التشخيص السليم وتقديم الدعم لتنمية البلدان

والمجتمعات التي تحتاج الى ادخال التنمية المستدامة بها ، إذ انه يرى المراكز البحثية هيئات وسيطة بين المعرفة والسلطة، أو بين السياسيين والأكاديميين وذلك لما يحتاجه السياسيين وصناع القرار من افكار خلاقة وإلى توصيات مبنية على مناهج علمية، في حين يحتاج الأكاديميون والمطلون السياسيون إلى من يطبق نتائج ابحاثهم على الأرض ويختبرها، بمعنى آخر تسعى المراكز البحثية إلى الحفاظ على هذه العلاقة التي تعود بالمنفعة على الطرفين، والتي تربط المؤسسات البحثية الاكاديمية بصناع القرار وإدارة المؤسسات التنموية (محمود، 2013: 30).

بالرغم من كون التعريفات السابقة تحاول ان تقدم مفهوماً واسعاً وشاملاً، إلا أنها تعرف أو تحدد ماهية مراكز الأبحاث بشكل أساسي من خلال المقارنة أو بيان الاختلاف مع ما قد يكون متشابهاً أكثر من التركيز على طبيعة أو ماهية المراكز، على الرغم من تنوعها وكثرة التفاصيل والحيثيات التي تحيط بها في مجالات متعددة ومختلفة، إلا أنها في النهاية تتفق على ان الدراسة التي تحدد مفهوم مراكز الأبحاث والدراسات Think Tanks والمقصود بها على أنها مراكز أبحاث ودراسات هي مراكز إنتاج أو إدارة المعرفة البحثية وتتخصص في مجالات أو قضايا معينة علمية وفكرية تنموية ، تقوم على أساس البحث العلمي (الخرندار والاسعد، 2012: 4).

وفي ما يلي تعريف لمصطلح السياسات العامة Public Policy والتي تعني مسار عملي مقصود من قبل الحكومة، أو احد مؤسساتها لتقديم حلول لقضية معينة تلاقي اهتماماً عاماً، ويجب ان يتجسد هذا المسار العلمي في صورة تشريع أو قانون أو تصريحات عامة أو منظمة ولوائح تنظيمية محددة أو قرارات واختيار بدائل، وفي ضوء هذا المسار العلمي لمفهوم السياسات العامة، فان السياسات العامة كبرامج حكومية هي نتاج لعمليات اتخاذ قرارات سياسية وإدارية متداخلة ومعقدة (الحسين، 2002: 10)، ومن هنا فان مصطلح السياسات العامة ارتبط بها بما يعرف "صنع السياسات العامة" Public Policy Making، وهو الاتجاه الذي تسعى مراكز الأبحاث والدراسات للتأثير فيه (الخرندار والاسعد، 2012: 5)، كما ان مهمة مراكز البحث لم تعد مقتصره على تقديم دراسات اكااديمية تحليلية نقدية، بل أصبحت تشمل معالجة مشاكل معينة بصورة مباشرة، وتقدم الحلول والمشورة لصانعي القرار في الدولة أو في القطاع الخاص، مع اقتراح وتقديم البدائل (أمين، د. ت: <http://fcds.com/mag/issue.2-4html>).

وهناك نوع ثالث من المؤسسات العاملة في ميدان مشابهة من التأثير في الرأي العام مع المجتمعات المحلية، وتعمل تحت اسم "مراكز دراسات" وهي تلك المتخصصة في تقديم البرامج التدريبية فقط والقيام بحملات كسب التأييد، من دون اصدار الأبحاث والمؤلفات. وقد واجه العديد من الباحثين في المراكز البحثية المكلفة في دراسة ماهية المراكز الفكرية والبحوث والدراسات هذا الخلط وقد صنّفوها على ان بعض هذه المؤسسات المسماة

"مراكز ابحاث" وهي متخصصة فقط في إقامة الدراسات التدريبية وهي اقرب إلى منظمة المجتمع المدني "Civil Organization Society" منها إلى مفهوم "المؤسسة البحثية" والتي مع ذلك لها تأثير في المجتمع الذي تستهدفه سلبا أو إيجابا (أمين، د. ت: 3).

ومن كل تلك التعاريف والاطار المفاهيمي لمراكز الأبحاث تؤكد لنا ان هذه التعاريف كان مرتبط بانواع تلك المراكز الكثيرة والتي تشكلت نتيجة لاحداث مهمة في تاريخ دولة ما، أو تغير طراً مثلاً على النمط السياسي الداخلي والخارجي لنظام ما، أو بسبب قضايا ملحة قادت إلى البحث عن حلول افضل. وتتكفل مجموعة/ أو فرد من ذوي الخبرة والاختصاص ومن المتابعين للقضايا العامة، بتأسيس تلك المراكز. وقد شهدت تلك مراكز الابحاث تطوراً كبيراً خلال عقد السبعينات وحتى نهاية القرن العشرين إذ نرى ان ذلك التطور والانتشار الكبير للمراكز البحثية في العالم، حتى ان عددها وصل عددها حتى عام 2008 إلى 6480 مركزاً بحثياً متخصصاً في مجالات متعددة ، وجميع أنواع تلك المراكز البحثية بمختلف توجهاتها وأهدافها كان لها تأثير على المجتمع الذي تستهدفه وتعمل في اوساطه سلبا أو إيجابا في الجانب التنموي الا ان ايجابياتها اكثر من سلبياتها من خلال المشورة والأفكار التي تقدمها الى المؤسسات التنموية (الخرندار ، 2010: 10).

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمراكز الأبحاث والدراسات:

ولفهم دور المراكز البحثية وتأثيرها على الجانب التنموي للمجتمعات فلا بد من قبل ذلك من بحث

نشأتها وتطورها :

أولاً : نشأة وتطور مراكز الأبحاث والدراسات:

ترجع النشأة الأولى لظهور الصورة التشبيهية إلى هذا النوع من مصادر الأفكار هي طبقة الكهنة والعرافين التي كانت في المجتمعات القديمة- الفرعونية مثلاً- تغذي العروش بالأفكار التي توجه سياساتها تجاه الداخل والخارج، وربما لهذا يطلق بعض الكتاب على مصانع الأفكار تسمية "معابد الأفكار" أو هرم الأفكار (برجنسكي، 2007: 15) أو كما يطلق عليها بأمريكا باسم (الباب الدوار) أو بـ "الدبابة" أو "وعاء الأفكار".

وترجع الفكرة الحديثة الأولى بجورها لمفهومها لدى الرأي العام إلى القرن السادس عشر وتحديداً منذ عام 1588م (الأمير، 2013: 74-75) لقيام أولى المراكز البحثية المتخصصة بتبني العديد من المفكرين والعمل على تنمية قدراتهم وبالمقابل الاستفادة من آرائهم وفلسفتهم الفكرية بمختلف السياسات سواء كانت السياسية منها، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو الاجتماعية وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي، فكانت النشأة التاريخية الحديثة للمراكز البحثية من الجامعات الاوربية في القرن الثامن عشر والتي كانت تعرف باسم (الكراسي العلمية). وقد كان أولها نشأة كراسي الدراسات الشرقية في بولونيا وباريس ثم انتقلت إلى عموم اوربا،

صناع القرار وصياغة السياسات العامة سواء على الصعيد الوطني والسياسات الخارجية للدول، على الرغم من ان عددها في الولايات المتحدة لم يتعدى 70 مركزاً في حين يصل هذا العدد إلى حوالي 1200 مركز بحثي مع بداية الالفية الثالثة أي العام 2000 (الخنزدار، د. ت: 14).

ومما يجدر الإشارة إليه، هو ان الكثير من مراكز الأبحاث والدراسات، قد تشكلت نتيجة لأحداث مهمة في تاريخ دولة ما، أو تغير طرأ مثلاً على النمط السياسي الداخلي والخارجي لنظام ما، أو سبب قضايا ملحة قادت إلى البحث عن حلول افضل. وتتكفل مجموعة/ أو افراد من ذوي الخبرة والاختصاص ومن المتابعين للقضايا العامة، بتأسيس تلك المراكز، وحين بحثنا وتقصينا عن اعداد تلك المراكز البحثية في العالم، ومنذ عقد السبعينيات من القرن الماضي وحتى عام 2008 إذ نرى ان هناك تطوراً وانتشاراً كبيرين لمراكز البحث في العالم حتى ان عددها قد وصل بحسب مشروع مؤشرات مراكز الأبحاث والفكر إلى حوالي 6480 مركزاً متخصصاً في مجالات متعددة (مؤسسة البيرت للدراسات: 2009: 121).

وهكذا أخذت المراكز البحثية في العالم تحقق تزايد مستمر بأعدادها فبعد ان كانت الزيادة تحصل في فترة عقد من الزمن اصبح الرقم الاحصائي في زيادتها يتحقق خلال عام من ذلك العقد... ومن هذا يتضح ان الغرب قد ادرك في وقت مبكر ان العلم "لم يعد شارة" تترين بها المجتمعات، انما هي احد اهم اسلحة العصر. وعليه، فان مساحات توليد الطاقات والقدرات العلمية في الغرب، ولم تعد تلك المراكز البحثية من اختصاص الجامعات وحدها، بل هناك مئات بل الآلاف من مراكز البحوث ومؤسسات البحث العلمي، بعضها تديره الدولة ادراكاً منها لأهمية تفعيل مرصد البحث لامتلاك زمام الأمور، واغلبها تدعمها مؤسسات مدنية، يشرف عليها كبار المسؤولين السابقين والخبراء من لديهم خبرات متراكمة في مجالات معرفية تتعلق بالمشكلات والقضايا المطروحة، في ما يقوم على ادارتها والتفكير بأفاقها واستشراف المستقبل بقضايا معينة من خلالها ومن خلال تدريب كادر من الخبراء الشباب لكي يغذي هذه المراكز البحثية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالباحثين والخبراء لينهضوا بواقع دولتهم (شهاب، 2005: <https://smtcenter.net>).

المطلب الثالث: تأثير المراكز البحثية لدى صانعي القرار:

قبل البحث في جانب تأثير مراكز البحث والتفكير على جوانب التنمية المستدامة، فلا بد أولاً تناول جانب مهم وهو ان من هي حلقة الوصل؟ بين مؤسسات الفكر وبين المؤسسات التنموية او من هي الجهة التي تطبق كل الأفكار والتي تقدمها مراكز الفكر من خلال ابحاثها لتلك المؤسسات المستهدف ادامة تنميتها والنهوض بها واحداث تنمية مستدامة لها. فالجواب هم صناع القرار. اذ لا بد من اخذ هذا الجانب واخضاعه للبحث والتحليل ودراسته ولو بشكل مقتضب وتوضيحه. كمطلب ثالث للبحث ومن ثم توضيح دراسة تأثير المراكز البحثية على التنمية المستدامة.

للمراكز البحثية في الدول المتقدمة تأثيراً كبيراً ومباشراً على صانعي القرار في حكوماتهم، ويقوم هذا التأثير على طبيعة دور وعلاقة مراكز الدراسات والأبحاث في طريقة عرض وتحليل عدد من المفاهيم الأساسية، ومنها مفهوم (نظرية صنع القرار السياسي) ومفهوم (الاعتماد المتبادل) (مقولة السلطة المزدوجة) ومفهوم (التأثير المزدوج) ثم مفهوم (الوظيفة الاستشرافية) (محمود، 2013: 71).

أولاً: مفهوم نظرية صنع القرار:

القرار السياسي هو قرار متعلق بالشأن العام أو بالسياسة العامة، وهذا القرار يسن جملة من القواعد والاجراءات الحكومية المتعلقة بتنظيم أو تحديد طبيعة عمل معين يحقق هدفاً معيناً في عملية تسيير الشأن العام للمجتمع. ان هذه القواعد والاجراءات تتجسد في صورة تشريع (قانون) أو انظمة أو لوائح أو قرارات تستهدف تنظيم شأن عام من شؤون المجتمع. وترتبط بمقولة طبيعة القرار ثلاثة قضايا رئيسية وهي المفهوم والمنهجية وبيئة صنع القرار السياسي ينظر إلى القرار السياسي في الاديات السياسية والاقتصادية المعاصرة على أنها عملية تنطوي على اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل الأخرى المتعلقة بقضية معينة وتمثل هذه البدائل مشاريع قرارات منافسة، مما يجعل اختيار احد بدائل هذه السياسات عملية مرتبطة بمفهوم متعمق لكثير من محددات هذه القضية المطلوب اتخاذ قرار بشأنها، ومنها توفير قدر معين من المعلومات والبيانات المحيطة بها، فعملية المفاضلة والاختيار لبديل من بين جملة من البدائل الأخرى تمثل منهجية علمية سليمة، فالقرار الرشيد يسن اختياراً اعتباطياً وانما هو عملية رشيدة تتطلب من صناع القرار قدراً مناسباً من الحصانة والعقلانية والرشد في اتخاذ القرار وتأسيس عملية المفاضلة والاختيار كمنهجية علمية على ما يتوفر لصانع القرار من معلومات وبيانات وحقائق عن القضية المطلوب اتخاذ قرار بشأنها ومن الواضح ان مراكز الأبحاث هي من توفر هذه البيانات والمعلومات، وتضع امام صانع القرار بيئة مشجعة ومحفزة لاتخاذ القرار المناسب على ان دور المراكز لا يتوقف عند توفير هذه المعلومات والبيانات، فالافتاء بذلك لا يوفر بيئة كاملة لصنع القرار، فالبيانات والمعلومات المجردة ليست مفيدة مالم يتم تحليلها واستنتاج مآلاتها ودلالاتها الحاضرة والمستقبلية (محمود، 2013: 72-73).

ان من شأن التفكير العلمي والاعتماد على البحث العلمي في دراسة قضايا صنع السياسة العامة ان تضع صانع القرار امام عدد من النتائج والسيناريوهات المتعلقة باختيار أي بديل من هذه البدائل المتاحة عند اختيار القرار، ولاشك ان مراكز الدراسات هي التي تقوم بهذا التحليل والتقييم، وهو ما يجعل من هذه المراكز وعاءً للتفكير الجماعي أو الاجتهاد المؤسسي وثمة مقارنة جديرة بالتأمل تشير إليها مقولة نظرية صنع القرار أو هي المقارنة الواضحة بين الاختيار العلمي لصنع القرار والاختيار غير العلمي.

فالاختيار العلمي لصنع القرار ينكئ بصورة قوية على العقلانية والرشد والتفكير السليم لأنه معضد بالدراسات العلمية التي تقوم بها مراكز دعم صناعة القرار، بينما الاختيار غير العلمي يقوم على مجرد الحدس والكاريزما لصنع القرار وبالتالي فإنه لا يلقي اهتماماً للتفكير العلمي وصناعة الأفكار العلمية التي هي شأن مراكز الأبحاث، بل انه يقوم على فكرة اللامبالاة بدور هذه المراكز والتتقيص من أساليبها العلمية في التفكير وصناعة الأفكار (محمود، 2013: 73-74).

ثانياً: مفهوم الاعتماد المتبادل:

"تفسر مقولة الاعتماد المتبادل طبيعة العلاقة المتبادلة بين سلطة صنع القرار وسلطة صنع المعرفة أو (السلطة المزدوجة)، فالاعتماد المتبادل يؤسس لتلازم وثيق بين سلطة مراكز الأبحاث باعتبارها سلطة انتاج المعرفة والأفكار وسلطة صانعي السياسة العامة باعتبار هؤلاء مواقع لصنع القرار السياسي بالنسبة للحكومة أو القرار الاقتصادي أو الاجتماعي للقطاع الخاص أو العام، فالسلطة تؤسس شرعية وعقلانية قرارها على المعرفة التي يتم انتاجها في مراكز البحث والدراسات أو الأخير بحاجة إلى تسويق وترويج منتجها المعرفي أو الفكري عند صناع القرار، وهكذا ينشأ نوع من العلاقة بين المراكز وصناع القرار، فالمراكز تقدم انتاجها المعرفي وصناع القرار يقدمون خبراتهم وتجاربهم، ومن تفاعل هذا المنتجين (المعرفة والخبرات) يتم اتخاذ القرار الرشيد على ان المعرفة التي تنتجها المراكز لا تتوقف عند إنتاج الأفكار الجديدة التي تستهدف تغيير الواقع أو صناعة الموقف، بل تشمل تقديم الرؤى الاستراتيجية والقيام بالخدمات الاستشارية وعرض النصائح لصانعي القرار، ومن جانب آخر، فان مقولة الاعتماد المتبادل تضيف بعداً آخر لعلاقة المراكز بصانعي القرار باننتاج المعرفة التبريرية، أي تبرير السياسات العامة بغية انتزاع ثقة الناس بها، كما هو حال مراكز الدراسات والأبحاث في الدول المتقدمة، وينظر إلى هذا النوع من العمل بنوع من الحذر والشك باعتباره عملاً ميكافيلياً فالتبرير يجعل المعرفة تتأسس وفقاً للواقع، وليست المعرفة التي هي من ينبغي ان تغير الواقع" (محمود، 2013: 74-75).

بيد ان مقاصد وابعاد الاعتماد المتبادل بين سلطة صنع القرار وسلطة صنع المعرفة تختلف وفقاً لرؤى الباحثين وطبيعة التطور المعرفي في البلدان المختلفة، وحتى تكون هذه العلاقة مستدامة فإنها يجب ان تتأسس على أدوات التفكير العلمي وقواعد البحث العلمي لا على اساس العاطفة أو الاعتبارات الايدلوجية من جهة أو المقاصد الانتهازية من جهة أخرى (محمود، 2013: 75).

ثالثاً: مفهوم التأثير المزدوج:

للمقولة تأثير المزدوج ان توصيفين أساسيين للمراكز هما:

- التأثير على صانع القرار سواء كان قراراً رسمياً (حكومياً) أو قراراً يتعلق بالقطاع الخاص والمصالح الخاصة.

- التأثير على اتجاهات الرأي العام أو افراد المجتمع.

ويبدو ان هذا التوصيف وخاصة فيما يتعلق بالتأثير في اتجاهات الراي العام تثير اشكاليات مختلفة، فثمة من يرى ان هناك مبالغة في تقدير هذا الدور وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية فالمراكز الأمريكية تؤثر أو تخدم صانع القرار المدني والعسكري وبالتالي فلم تكن من شأنها لا بصيغة مباشرة أو غير مباشرة الاهتمام بمصالح الجماهير الأمريكية. فهذه المراكز وان ادعت أنها مؤسسات ثقافية، إلا أنها في حقيقة الأمر ليست كذلك وثمة اشكالية أخرى تتعلق بنوعية التأثير على اتجاهات الراي العام عندما يكون لهذه المراكز هوية ايدلوجية (يسار أو يمين- ليبرالي أو محافظ) فما من شك ان الدور الثقافي لهذه المراكز لن ينفك عن التأثير الايدلوجي على الراي العام، مما يضعف مزاعم هذه المراكز عن استقلاليتها العلمية ومنهجيتها المحايدة على ان هذا الأمر ليس عيباً في جميع الاحوال، وخاصة فيما إذا كان لهذا المركز أو ذاك هدف واضح في التأثير على الراي العام وفقاً للقناعات الفكرية التي يتمسك بها هؤلاء المفكرون، وعندئذ فان مستوى التأثير وفاعليته وعلاقته بصانعي القرار تعتمد على محددات أخرى منها نوعية المراكز وما إذا كانت حكومية والتي عادة تبدو أنها أكثر حيادية نسبياً، أو مراكز خاصة والتي عادة تكون لها ميول ايدلوجية واضحة، إضافة إلى حجم التمويل المتاح لها الذي يمكنها من ممارسة التأثير الثقافي في الراي العام. بيد ان المراكز الحكومية لن تكون محايدة عندما تكون للحكومة هوية ايدلوجية واضحة وتسعى إلى انتزاع ثقة الناس بها (محمود، 2013: 76-77).

وبالإضافة إلى ما تقدم، هناك تأثير ثالث للمراكز وخاصة في البلدان النامية، وهو التأثير في مجرى وعملية التنمية الشاملة من إذ اولياتها واستراتيجياتها تحقق اهداف التنمية والطرق المثلى لإدارة الموارد بما يحقق الكفاية والانصاف في توزيع ثمار التنمية، وهذا يشير بوضوح إلى أهمية تطوير البحوث التطبيقية والعلمية بما يحقق اقصى فاعلية في هذا التأثير، إضافة إلى اتخاذ المراكز بعبداً تخصصياً يركز على مجال من مجالات العلوم التطبيقية المختلفة. ولعل هذا التأثير ما يفسر نشوء مراكز دراسات حكومية وجامعية خاصة، أخذت على عاتقها توثيق الصلة بين المراكز كمنتج للبحوث العلمية التطبيقية وخطط برامج واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (محمود، 2013: 77-78).

المطلب الرابع: مفهوم التنمية المستدامة في المجتمعات وتأثير مراكز البحث عليها:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين حياة المجتمعات في دول العالم وغايتها هو تطوير الموارد البشرية والطبيعية التي تخدم المؤسسات التنموية كما تهدف الى تطوير البيئة خصوصاً بعد التدهور الذي أصابها في السنوات الاخيرة وحاجة الإنسان الى التنمية الاقتصادية وكذلك التنمية البشرية من خلال تحقيق العدل الاجتماعي وتحسين ظروف المعيشة من خلال ثلاثة مجالات رئيسة في دول العالم وهي النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية وبيئة التنمية الاجتماعية بما تولده تلك التنمية في تحسين الجوانب الثقافية

والخدمية خصوصا في جوانب التربية والتعليم والصحة والبيئة والجوانب الخدمية الاخرى والتي تنعكس ايجابا على حياة المجتمعات في دولها , وهذه التنمية تستمد أفكارها من خلال المؤسسات البحثية التي تقدم دراستها في مختلف الجوانب التنموية . وإذا ما تناولنا ذلك بشكل مفصل من خلال الأنشطة التنموية المتعددة (الطويل، 2010: 120-121).

تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي بينما الاستدامة الاجتماعية تهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي . أما الاستدامة البيئية تهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص وتهدف أيضا الى الزيادة في الدخل الفردي لتحقيق الرفاه الاجتماعي ومن اهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة (أبو النصر ومحمد، 2017: 100-105).

على الصعيد السياسي :

- 1- تركيز الجهود الدولية نحو تعزيز قدرات المؤسسات ذات العالقة لمساعدتها على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.
 - 2- زيادة الدعم الفني والمالي للسلطة الوطنية لتطوير خطة شاملة لبناء المؤسسات والنهوض بالمجتمع.
- على الصعيد الاجتماعي:

- 1- دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل الفرد وتعزيز دور المرأة.
- 2- بناء القدرات ودعم الشباب وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم للإدارة السليمة للمصادر البشرية.
- 3- التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية وتعزيز دور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص.
- 4- المساعدة على نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة وتطوير القدرات في مجال البحث العلمي والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا المجال.
- 5- تقوية الروابط مع المؤسسات الدولية ووكالات التمويل ومؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية. لكي تتمكن من القيام بمهامها وفنيا .
- 6- دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية ماديا لخدمة المجتمع المحلي.
- 7- دعم حملة التوعية لشرح أهداف التنمية المستدامة في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية.

دور المراكز البحثية في تحقيق التنمية المستدامة :

لعبت المراكز البحثية في دول العالم المتقدمة دوراً مهماً في التنمية المستدامة إذ يمكن تسخير الإمكانيات التي توفرها تلك المراكز البحثية من خلال ما يتوفر لديها من تقنيات المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي (دودين، 2011: 170-180):

- 1- تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الحيوية واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
- 2- تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.
- 3- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة الاقتصاد القائم على المعرفة والسعي النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.
- 4- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كأهداف التنمية المستدامة.
- 5- إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

كما تساهم المراكز البحثية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال محاور أخرى :

- **تحديد المشكلات وتقديم الحلول:** تعمل المراكز البحثية على تشخيص المشكلات العالمية والمحلية المعقدة (مثل تغير المناخ، ندرة المياه، الأمراض، والفقر) وتطوير حلول علمية وعملية ومبتكرة لها.
- **دعم السياسات العامة:** توفر المراكز البحثية البيانات والأدلة العلمية اللازمة لصانعي القرار لوضع استراتيجيات وسياسات فعالة لضمان نمو اقتصادي مزدهر، وعدالة اجتماعية، وحماية بيئية، مع مراعاة احتياجات الأجيال القادمة.
- **الابتكار ونقل التكنولوجيا:** تعتبر حاضنات للابتكار وتشجع على تطوير تقنيات جديدة، مثل مصادر الطاقة المتجددة (الشمسية، الرياح) وتحسين كفاءة استخدام الموارد، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام ويخلق فرص عمل جديدة.

- **بناء القدرات البشرية:** تساهم في إعداد الكوادر المؤهلة والباحثين المتخصصين في مختلف المجالات، مما يضمن استمرارية الجهود التنموية ويزيد من رأس المال البشري الفعال والمساهم في التنمية.
- **نشر الوعي والمعرفة:** تلعب دوراً في نشر الوعي البيئي والمجتمعي حول قضايا الاستدامة، من خلال الأبحاث والندوات والمنشورات، مما يحفز المشاركة المجتمعية في جهود التنمية.
- **مراقبة وتقييم الأثر:** تساعد في مراقبة تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية وتقييم مدى تقدمها وجودة تنفيذها لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من التنمية المستدامة (الطويل، 2010: 125-130؛ أبو نصر ومحمد، 2017: 105-125؛ دودين، 2011: 175-185).

الخاتمة :

يمكننا تخلص الاستنتاجات التي تمخضت عنها دراسة البحث بما يلي : وهي ان التنمية المستدامة بمختلف اشكالها وتخصصاتها ومجالاتها التي تستهدفها في مختلف المجتمعات في الدول المتقدمة او في الدول النامية هي مرتبطة بالجانب الاكاديمي المختص بما يقدمه الباحثين المختصين من دراسات وبحوث تعالج المشاكل والاختافات التنموية التي تعصف بمختلف المجتمعات في دول العالم . وان سر تقدم وتطور المؤسسات التنموية في تلك الدول المتقدمة هو ارتباطها بتلك المراكز البحثية المتقدمة والمتطورة التي تسوق افكارها الى المؤسسات التنموية والاخذ بها وفق منهجية علمية اكااديمية بحثية . وفي الوقت الذي يجب ان تأخذ به المؤسسات التنموية في بلدنا (العراق) الذي تحتاجه لمعالجة المشاكل التنموية وتطويرها .

قائمة المصادر والمراجع :

- ❖ أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، دار المعارف بمصر، ط5، القاهرة، 1989.
- ❖ احمد شهاب، "مؤسسات الرأي وصناعة القرار: أين مراكز الأبحاث في دول الخليج؟"، مركز الخليج للأبحاث، 2005/4/30، على الرابط <https://smtcenter.net>, slider.
- ❖ احمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2002.
- ❖ احمد يوسف دودين، اساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي نظريا وتطبيقيا، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- ❖ أنور ادهم، المراكز البحثية في الغرب، دار النهار، بيروت، 2009.
- ❖ تقرير المعرفة العربي لعام 2009، برنامج الأمم المتحدة الانماني، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، 2009.
- ❖ خالد وليد محمود، دور مراكز الابحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية اكبر، المركز العربي للابحاث والدراسات والسياسات، قطر، الدوحة، 2013.
- ❖ دونالد ابلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ تقويم وتأثير معاهد السياسة العامة، ترجمة مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة 26، دولة الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2007.
- ❖ رند علوان حسين، مؤسسة راند الأمريكية دورها في السياسة الخارجية الأمريكية بحث منشور على الرابط : www.iasj-net/iasj?func=fulltext&al'd=72128.
- ❖ رواء زكي الطويل، التنمية المستدامة والامن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- ❖ زيغينييف برجسكي، رقعة الشطرنج العظمى التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة، ترجمة سليم إبراهيم، مراجعة جورج عيسى، دار علاء الدين للنشر، ط3، دمشق، 2007.
- ❖ سامي الخزندار وطارق الاسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وضع السياسات العامة، بحث في مجلة دفاقر للسياسة والقانون، العدد 6، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2012.
- ❖ سامي الخزندار، "دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسات العامة، اطار عام"، ص10 على الرابط <https://partnershp-forum.org/papers/7-2AR.pdf>.
- ❖ عباس بوغالم، "مراكز الأبحاث إنتاج المعرفة ومسؤوليات المثقف: مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار وترشيد السياسات"، موقع أون اسلام على الرابط

<https://www.onislam.ent/arabic/madarik/culture-ideas/69738-2005-07-12%2017-42-25-html>

- ❖ مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها ابعادها مؤشراتها، منشورات المجموعة العربية للتدريب والنشر، الأردن، 2017.
- ❖ مؤسسة البرت للدراسات، احصائيات مراكز البحث والدراسات في العالم 2008، ترجمة: هيثم نعمان الهيتي، مؤسسة الخليج للأبحاث الشرق الاوسطية، الولايات المتحدة الأمريكية، فرجينيا، 2009.
- ❖ نيلي كمال الأمير، دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام وصورته الأخرى، دار المعارف المصرية، القاهرة، 2013.
- ❖ هزار صابر امين، مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة، مجلة الفرات، العدد 4، (د.ت)، على الرابط <http://fcds.com/mag/issue.2-4html>.
- ❖ Howardj. wiarda, The New Powerhouses: Think tanks and Foreign Policy, American foreign policy interests, Vol. 30, no 2 (March- April 2008) p.96.
- ❖ James G. McGann. The Global "Go- To Think Tanks 2009", University of Pennsylvania. January 2010. P65.
- ❖ Public Opinion, Wikipedia Encyclopedia at: www.Wikipedia.com.
- ❖ Robert O'Aeill, "Think Tanks& Their impact" Asia-pacific review, vol. 15, No,2, pp 12-13.
- ❖ UNDP(2003) Thinking the unthinkable. Bratislavai UNDP Regional Bureau for Europe and the common weath of indendent states, p. 93.

Bibliography of Arabic References (Translated to English)

- ❖ Ahmed Badr, Principles and Methods of Scientific Research, Dar Al-Maaref, Egypt, 5th Edition, Cairo, 1989.
- ❖ Ahmed Shehab, "Opinion Institutions and Decision-Making: Where are the Research Centers in the Gulf States?", Gulf Research Center, April 30, 2005, available at slider: <https://smtcenter.net>.
- ❖ Ahmed Mustafa Al-Hussein, Introduction to Public Policy Analysis, Scientific Center for Political Studies, Amman, 2002.
- ❖ Ahmed Yousef Doudin, Fundamentals of Administrative and Economic Development in the Arab World: Theory and Application, Academics for Publishing and Distribution, Jordan, 2011.
- ❖ Anwar Adham, Research Centers in the West, Dar Al-Nahar, Beirut, 2009.
- ❖ Arab Knowledge Report 2009, United Nations Development Programme, Al Ghurair Printing and Publishing House, Dubai, 2009.
- ❖ Khaled Walid Mahmoud, The Role of Research Centers in the Arab World: The Current Reality and Conditions for Transitioning to Greater Effectiveness, Arab Center for Research, Studies and Policies, Doha, Qatar, 2013.
- ❖ Donald Abelson, Are Research Institutions Important? Evaluating the Impact of Public Policy Institutes, translated by the Emirates Center for Strategic Studies and Research, Translated Studies 26, United Arab Emirates, Abu Dhabi, 2007.
- ❖ Rand Alwan Hussein, The RAND Corporation: Its Role in US Foreign Policy, research paper available at: www.iasj-net/iasj?func=fulltext&al'd=72128.
- ❖ Rawaa Zaki Al-Taweel, Sustainable Development and Economic Security under Democracy and Human Rights, Zahran Publishing and Distribution House, Jordan, 2010.

- ❖ Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard: American Supremacy and its Urgent Geostrategic Necessities*, translated by Salim Ibrahim, reviewed by George Issa, Alaa El-Din Publishing House, 3rd edition, Damascus, 2007.
- ❖ Sami Al-Khazendar and Tariq Al-Asaad, *The Role of Think Tanks and Research Centers in Scientific Research and Public Policy Development*, a study in the *Journal of Political and Legal Studies*, Issue 6, Hashemite University, Jordan, 2012.
- ❖ 13- Sami Al-Khazendar, "The Role of Private Research Centers in Scientific Research and Public Policy Development: A General Framework," p. 10, available at <https://partnershp-forum.org/papers/7-2AR.pdf>.
- ❖ Abbas Bughalem, "Research Centers: Knowledge Production and the Responsibilities of the Intellectual: Research Centers Between the Production of Ideas and Policy Guidance," OnIslam website at the following link: <https://www.onislam.ent/arabic/madarik/culture-ideas/69738-2005-07-12%2017-42-25-html>.
- ❖ Medhat Abu Al-Nasr and Yasmine Medhat Mohamed, *Sustainable Development: Its Concept, Dimensions, and Indicators*, Arab Group for Training and Publishing Publications, Jordan, 2017.
- ❖ Albert Foundation for Studies, *Statistics of Research and Studies Centers in the World 2008*, translated by Haitham Noman Al-Hiti, Gulf Research Center for the Middle East, Virginia, USA, 2009.
- ❖ Nelly Kamal Al-Amir, *The Role of Research Centers in Shaping Public Opinion and Its Other Image*, Dar Al-Maaref, Cairo, 2013.
- ❖ Hazar Saber Amin, *Think Tanks and Their Role in Influencing Policymaking*, Al-Furat Journal, Issue 4, (n.d.), available at <http://fcds.com/mag/issue.2-4html>.
- ❖ Howardj. wiarda, *The New Powerhouses: Think tanks and Foreign Policy*, *American foreign policy interests*, Vol. 30, no 2 (March- April 2008) p.96.
- ❖ James G. McGann. *The Global "Go- To Think Tanks 2009"*, University of Pennsylvania. January 2010. P65.

- ❖ Public Opinion, Wikipedia Encyclopedia at: www.Wikipedia.com.
- ❖ Robert O'Aeill, "Think Tanks& Their impact" Asia-pacific review, vol. 15, No,2, pp 12-13.
- ❖ UNDP(2003) Thinking the unthinkable. Bratislavai UNDP Regional Bureau for Europe and the common weath of indendent states, p. 93.